مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٦٣**

الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة

99-86404

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل رواندا، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد موتابوبا (رواندا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة.

تقرر ذلك.

أرحب بالسيدة ديل بونتي وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من المدعية العامة للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارلا ديل بونتي، التي وجَّه إليها المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، لتدلي بإحاطتها الإعلامية للمجلس.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، ياسيادة الرئيس، على دعوتكم لي لحضور هذه الجلسة اليوم. وأنا أرحب بهذه الفرصة، وآمل أن تتوفر مناسبات بانتظام، خلال فترة ولايتي، يرى فيها مجلس الأمن أنه من المفيد لي أن أخاطبه.

أولا، أود أن يعلم مجلس الأمن بأنني جد فخورة بتعييني مدعية عامة للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا إنني لم أتبوأ منصبي إلا منذ أقل من شهرين، وقد خلَّف في نفسي عموما انطباعا قويا العمل الذي أنجزه المكتبان التابعان لي والنشاط الذي تمارسه المحكمتان ككل.

إلا أنني، بصفتي مدعية عامة، أعي تماما المسؤوليات الملقاة على عاتقي. والمهمة التي يتعين علي الاضطلاع بها مهمة جسيمة وأنا أحتاج إلى مساعدة المجلس ودعمه المستمر لكي أنجح في تحقيق الأهداف التي وضعها لي. وليس هناك شك في أن نجاح المحكمتين الجنائيتين الدوليتين يعتمد على الدعم النشط من مجلس الأمن والأمم المتحدة. إن فعالية وقوة العدالة الجنائية الدولية هما بين يدي المجلس في نهاية المطاف. ويعرب المجلس عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، وهو يجسد تصميم جميع الشعوب المتحضرة على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم من أكثر الجرائم التي شهدها العالم في السنوات الماضية فظاعة وضخامة. وبإنشاء المجلس للمحكمتين يكون قد وضع آلية قوية لإنفاذ القانون الإنساني الدولي. وستلجأ المحكمتان إلى المجلس من وقت إلى آخر حينما تنشأ ضرورة ليضغط بكل ثقله على من يرفضون الوفاء بالتزاماتهم الدولية التي يفرضها عليهم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالفعل، أبلغت المحكمة مجلس الأمن تحدي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الكامل فيما يتعلق بتسليم المتهمين الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام رسمية. ونتيجة لذلك أخشى أن تكون صربيا قد أصبحت ملاذا آمنا لمجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام بارتكاب جرائم خطيرة في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو. وهذه الحالة لا يسمح لها بأن تستمر.

إضافة إلى ذلك، وهذا مثال آخر حديث العهد، لا يمكن أن نسمح لجمهورية كرواتيا بعدم التعاون لأنها تنكر من طرف واحد ولاية المحكمة في التحقيق في الأعمال التي قامت بها قواتها المسلحة في عملية العاصفة والعملية الخاطفة.

ومن الأساسي لنجاح المحكمة ألا يسمح للدول بأن تملي على المدعية العامة المستقلة ما ينبغي أن تحقق أو ألا تحقق به من أحداث. والسلطة التي منحها هذا المجلس للمدعية العامة بإجراء التحقيقات سلطة أساسية. ويجب المحافظة عليها؛ كما ينبغي صون العملية القضائية من طغيان التلاعب السياسي أو العرقي وموضوع القانون الجنائي الدولي هو الأفراد، وليس الدول ولا الشعوب بجملتها، والقرارات المتعلقة بالتحقيق مع الأفراد ومحاكمتهم لا بد أن تكون من اختصاص مدعي عام المحكمة. وهذا المبدأ ينطبق بصفة خاصة وبشدة على الدول التي شاركت في الصراعات المسلحة قيد النظر، والتي لا بد أن يجري التحقيق في أراضيها.

والمجلس على علم مسبق برفض كرواتيا التعاون بشأن عملية العاصفة والعملية الخاطفة، كما يجب أن يحيط علما بأن الطلبات الأخرى ستختبر موقف زغرب من أعمال المحكمة. وفيما يتعلق بناحية أخرى من التحقيق، يطلب من مكتبي أن يجري في الموقع تحقيقات معينة في كرواتيا، وطلب من حكومة كرواتيا أن تجرى الترتيبات الأمنية اللازمة - لكي توفر بيئة آمنة تسمح بسير هذا العمل في العام الحالي. وأرجو ألا يصبح تدخل مجلس الأمن ضروريا في هذه الممارسة. وأسترعي انتباه المجلس إلى ذلك لكي أوضح ببساطة أن المطالبة بتعاون الدول أمر مستديم، وأنه يدعم الأعمال اليومية لمؤسساتنا.

وطيلة الأسابيع القليلة الماضية، كنت مشغولة بصفة شخصية. فكما يعلم المجلس، أكملت زيارتي الأولى ليوغوسلافيا السابقة؛ وزرت مكاتبي في سكوبي، وبريشتينا، وسراييفو، وبانيا لوكا، وزغرب، وقابلت المسؤولين في كل هذه المواقع؛ وقابلت قادة قوة تثبيت الاستقرار، وقوة كوسوفو؛ وقابلت الممثلين الخاصين للأمين العام في البوسنة وفي كوسوفو. وذهبت إلى موقع لإخراج الجثث من القبور في كوسوفو، وإلى مستودع الجثث التابع لنا في البوسنة، حيث شهدت نتائج برامجنا لإخراج الجثث من القبور، أي بقايا البشر من الضحايا. وكانت زيارة هامة بالنسبة لي، لأن رؤية الجوانب المختلفة الكثيرة لتحقيقاتنا الميدانية يساعد المرء على تفهم ضخامة المهمة التي نضطلع بها. وسرني أن أشهد أن العمل كان يجري بأسلوب مهني، حتى في ظل الظروف الصعبة جدا التي تمر بها الأفرقة. وبالتالي، فإنني أتعلم.

وقريبا جدا، سأفعل نفس الشيء بالنسبة لرواندا. سأزور مكتبي هناك، وأقضي عدة أسابيع في كيغالي وأروشا. وقد بدأت عملي المتعلق برواندا، وقابلت بالفعل نائب المدعي العام ورئيس هيئة التحقيق في لاهاي. كما قابلت المدعي العام والمدعي العام العسكري لرواندا، فضلا عن سفير رواندا في بروكسل. وكانت تلك أول مرة يزور فيها مسؤولون روانديون لاهاي، ولكن قد تكون علاقاتنا بحكومة رواندا قد تأثرت منذ ذلك الوقت نظرا لرد فعلهم إزاء قرار هام اتخذته محكمة الاستئناف بالإفراج عن أحد المتهمين وبرد التهم الموجهة إليه.

وأشعر بقلق شديد إزاء ملابسات تلك القضية وإزاء ما توصلت إليه المحكمة من حدوث تأخير وانتهاكات لحقوق المتهم. ويؤسفني شديد الأسف أنه يجري توجيه النقد إلى مكتب المدعي العام أنه لم يتصرف بالسرعة الواجبة في إقامة تلك الدعوى، إلا أنه من الأفضل لي، أن أحتفظ بأية تعقيبات أخرى عن عمل تلك المحكمة إلى أن أقضي بعض الوقت في رواندا نفسها. وسيسرني أن أعود في مناسبة أخرى لأخاطب المجلس عن رواندا بصفة خاصة.

أما اليوم، فأفضل أن أقصر ملاحظاتي على المحكمة الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة، وأود أن أتكلم عن مسألتين. المسألة الأولى هي عملية إلقاء القبض. ففي البوسنة والهرسك، حيث توجد قوات دولية، قامت قوة تثبيت الاستقرار باحتجاز ١٤ متهما منذ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد احتجز أربعة منهم في العام الحالي. وأرجو أن

يستمر هذا الزخم، وأن تستمر هذه الأرقام في التصاعد. وهذه الدرجة من النجاح مشجعة إلى أقصى حد، ولهذا سأعمل جاهدة للمحافظة على مستوى تعاوننا مع هذه القوة، وسأواصل الضغط من أجل اتخاذ الإجراءات القوية والمتزايدة ضد جميع أولئك المتهمين الذين لم يقبض عليهم بعد، بما في ذلك من هم على أعلى المستويات.

ولكن هناك من المتهمين من لا تستطيع قوة تثبيت الاستقرار أن تصل إليهم. ويشكل القبض عليهم مسألة مختلفة اختلافا تاما. فالمحكمة ذاتها لا يمكن إلا أن تفعل ما فعلته حتى الآن. ولذلك، أحتاج إلى مساعدة المجلس، فضلا عن دعم الحكومات الوطنية وجميع المؤسسات الدولية الرئيسية الأخرى. وقد كان سلفي هنا في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر؛ وسلم أعضاء المجلس في ملاحظاتهم في تلك المناسبة بالتزام المجلس بدعم المحكمة الدولية، بصفته الهيئة التي أنشأتها. وذهب أحد الأعضاء إلى حد القول إن المجلس ليس لديه سجل فعال جدا في هذا المجال، وبأن من الممكن له أن يزيد من نشاطه في هذا الصدد. ولا يمكنني أن أؤكد التأكيد الكافي على أهمية الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجلس إلى المحكمة. ونحن لا نطلبه على نحو عفوي، ولذلك، أحث المجلس على وضع ثقله الكامل وراء جهودنا عندما نطلب مساعدته، وعلى ابتكار الطرق اللازمة لممارسة أنواع الضغوط التي تعود بالنتائج المرجوة.

وثانيا، أود أن أقول شيئا عن كوسوفو. فكثير من جهودنا في هذا العام تناول كوسوفو، لأننا نعلم أنه كان علينا أن نتصرف بسرعة قبل ضياع الأدلة. ويمكنني أن أخبر المجلس بأننا، طيلة الأشهر الخمسة الماضية، كنا نعمل مع موظفين قضائيين من ١٤ بلدا، أسهمت بأفرقة مختصة بعلم الأمراض الشرعي و "بمسارح الجرائم". وقد ترك آخر هذه الأفرقة كوسوفو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وتلقيت الآن تحليلا أوليا للنتائج الأولى، رغم عدم إكمال جميع التقارير الشرعية. وأود أن أعطي بيانات دقيقة اليوم، لأن بعض الإحصائيات بدأت تظهر في وسائط الإعلام.

هناك تباين كبير في عدد القتلى في كوسوفو. ويتوقع البعض من المحكمة أن تعطى الإجابة الناجعة. ولكن مهمتنا ليست أن نعد قائمة كاملة بالإصابات الناتجة عن الحرب. إن مهمتنا الأساسية جمع الأدلة المتعلقة بالتهم الجنائية. ومن البديهي أن اهتمامنا الأساسي ينصب على التحقيق في الأماكن الواردة، في الاتهام الموجه ضد الرئيس ميلوسيفيتش وغيره من القادة، على أنها مسارح للجريمة. وبطبيعة الحال، توسع عملنا بعد تلك القائمة المبكرة، ولكن مهمتنا ليست، حتى الآن، إجراء إحصاء كامل بالمتوفين. ومع ذلك، جمع العاملون معي بعض الإحصائيات الموثوق بها. وقد يمضي بعض الوقت قبل أن تعرض كل الأدلة على المحكمة، وهناك اهتمام عام مشروع بإعطائي بعض المعلومات عن طبيعة النتائج التي توصلنا إليها، حتى في هذه المرحلة المبكرة، وبالتالي، أعتقد أنه من المهم أن أعطي المجلس بعض الأرقام.

لقد تلقينا تقارير عن وجود ٥٢٩ مكانا للقبور، تتضمن أماكن وجدت فيها الجثث مكشوفة. وجرى حتى الآن فحص حوالي ثلث أماكن القبور الـ ٥٢٩ هذه. وقد أنهي العمل في ١٩٥ مكانا. وتشير التقارير إلى أن إجمالي عدد الجثث المدفونة في هذه الأماكن يبلغ ٢٦٦ ٤ جثة. وقد أخرجت حتى الآن ١٠٨ ٢ جثث من القبور. وهذا الرقم لا يبين بالضرورة العدد الإجمالي الفعلي للضحايا، لأننا اكتشفنا دليلا على العبث بالقبور. كما أن هناك عددا كبيرا من الأماكن التي لا يمكن الحصول على عدد دقيق للجثث المدفونة فيها. وقد اتخذت خطوات في هذه الأماكن لإخفاء الأدلة. فجرى حرق جثث كثيرة، إلا أن الأدلة الشرعية في هذه الأماكن تتفق والأعداد التي ذكرها الشهود على الجرائم. ولهذا، فقد لا نستدل من الأرقام في حد ذاتها على كل ما حدث، ولا نتوقع أن تسفر الأدلة الشرعية بمفردها عن عدد إجمالي دقيق.

ومع ذلك، يمكن لعملنا أن يساعد على تحديد إجمالي عدد الوفيات، ونحن الآن بصدد وضع نمط عام لعمليات القتل. وهذا النمط يدل على وجود عدد كبير من الأماكن الصغيرة نسبيا. ولا نجد عادة مئات من الأشخاص مدفونين معا. وهناك بعض الأماكن التي احتوت على بقايا حوالي ١٠٠ شخص، ولكن كثيرا ما يكون الرقم أقل من ذلك بكثير؛ وفي بعض الأحيان لا يوجد على الإطلاق ما يؤيد التقارير الواردة عن ضحايا مدفونين. ولإعلام المجلس، أعددت قائمة تفصيلية بالمواقع والأرقام لأغراض التوزيع. وأخشى ألا أتمكن من إعطاء تقسيم لأعمار أو نوع الجنس أو خصائص الموتى.

وتم التعرف إيجابيا على كثير من الجثث بما في ذلك جثث النساء والأطفال، وفي غالب الأحيان كانت أسماء الضحايا الأفراد معروفة تماما. وهكذا فإن أعمالنا تساعد في العملية المحزنة المتعلقة بالتأكد من تحقيق

الشخصية، على الرغم مرة أخـــرى من أن ذلك ليس هو الهدف الرئيسي لمكتبي.

وللإيجـــاز، فـــإن فـــي حيازتنا الآن وثائق قيمة بما حـــدث لكثير مـــن الناس في أماكـــن كثيرة في كوسوفو. ولا يوجد بديـــل لهـــذا النوع من المعلومات الدقيقة لأنها أدلة ستعرض في نهايـــة المطاف في إحدى المحاكم.

ونحن نستعد الآن للسنة القادمة، عندما نود أن نتمكن من إتمام التحريات في مواقع الجرائم والمقابر الجماعية. وأود إتمام الفحص الشرعي لجميع المواقع المتبقية في أقرب وقت ممكن. وهناك مجازفة مستمرة بأن بعض المواقع المتبقية يجوز إفساد نظامها قبل أن نتمكن من فحصها. ولا تزال حتمية العمل بسرعة، التي قادت عمليات إخراج الجثث التي قمنا بها هذا العام، باقية. ونحن لا نعرف عدد الجثث التي يمكن أن نعثر عليها. وكما قلت فإننا أكدنا هذا العام أننا عثرنا على أكثر من ٢٠٠٠ جثة من مجموع قدره ٣٣٤ ١١ جثة بُلغنا به. وبنفس مستوى الموارد التي حصلنا عليها هذا العام، يمكننا في السنة القادمة إنهاء برنامج الفحص الشرعي بكامله في دورة واحدة. وهدفي هـــــو إتمام العمل الذي بدأناه، وهكذا فإنني أنوي أن أطلب استمرار المساعدة من الدول المساهمة بموظفين بالمجان لأعمال الفحص الشرعي للسنة القادمة. ولا يمكننا أن نترك هذا العمل وهو نصف منجز فقط.

وهكذا فإنه لا يزال أمامنا الكثيـــر من الأعمال المتعين أداؤها، ولكنني لا أنوي السماح لتحرياتنا في كوسوفو أن تلهينا عن الدعاوى المتصلة بالبوسنة والهرسك وكرواتيا. وستشهد سنة ٢٠٠٠ مجموعة كاملة من الأنشطة من مكتب المدعية العامة.

(تكلمت بالفرنسية)

والمجلس هو الهيئة التنفيذية للمحكمة الدولية عندما لا تلتزم الدول بواجبها في التعاون. وإنني هنا اليوم بالتحديد لكي أضمن أن يتدخل مجلس الأمـــــــن في هذه المسألة العاجلة للتأكد من أن كرواتيا تتعاون وتتضافر معنا بشأن الوثائق التي نحتاجها لإتمام تلك التحريات الهامة جدا.

وهذه هي أهم النقاط التي وددت إثارتهـــا، وأكون سعيدة للرد على أية أسئلة قد تكون لدى المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة دل بونتي على موجزها الشامل.

السيد بتريبا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أودأن أعرب عن تقديري لحضور السيدة كارلا دل بونتي وعلى عرضها لتقريرها على المجلس. ويعطينا التقرير صورة واضحة ومثيرة للصعوبات والتحديات التي تواجهها محكمتا يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونأمل أن تتكرر هذه الموجزات على أساس منتظم وأن تستمر صورتها موسعة لكي يستفيد منها جميع أعضاء المنظمة وكذلك لإفادة قضية العدالة والقانون الدولي.

لقد أكملت المحكمتان كلتاهما مرحلة البناء المؤسسي وهما الآن عاملتان بالكامل وتنفذان أعمالهما القضائية. لقد تجاوزت محكمة يوغوسلافيا التوقعات الأصلية لها. وتناقض إحصاءات الأحكام والحبس تشاؤم الذين توقعوا أن يكون للمحكمة دور رمزي بحت في إقامة العدالة.

ونحن على وعي جيد بالصعوبات الخاصة التي يتعين على المحكمة الدولية لرواندا التغلب عليها في المراحل المبكرة. وبالرغم من تلك الصعوبات، فإن تلك المحكمة تدخل أيضا مرحلة تشغيلية وأصدرت أحكاما هامة، منها أول إدانات لجريمة الإبادة الجماعية منذ اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٤٨.

وطبقا لما أبلغنا به القاضي بيلاي يوم الاثنين في الجمعية العامة، فإن مكتب المدعية يشترك في نحو ٩٠ من التحريات ويأمل في إصدار ٢٠ حكما في سنة ٢٠٠٠.

وقد وضعت اختصاصات وإجراءات للمحكمتين كلتيهما في الاعتبار أثناء المفاوضات المتعلقة بنظام روما الأساسي ويظل يمثل إطارا مرجعيا هاما للمناقشات الجارية في اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية. وهكذا فإنه يؤثر بالفعل على تطوير القانون الدولي.

وبالرغم من وجود أسباب تدعو للارتياح، فإنه من الواضح أن المحكمتين تواجهان صعوبات ومشاكل كبيرة، تتصل بعضها بالجوانب التنظيمية والإدارية التي يمكن للمحكمتين ذاتهما معالجتها. ومن المهم بصفة خاصة

ضمان التنسيق السليم بين المحكمتين من أجل التغلب على الصعوبات الناشئة من أنهما تتقاسمان نفس قاعتي الادعاء والاستئناف. ولكن المشاكل الأكثر خطورة، التي تؤثر في نفس إمكانية إقامة العدالة، تتصل بالافتقار إلى التعاون من جانب الدول. ومن المعروف جيدا أن السمة الرئيسية للمحاكم المخصصة أنها تفتقر إلى التدابير القسرية الخاصة بها. ولهذا السبب فإنها تعتمد، بصورة أساسية وحتمية، على تعاون الدول. ومثل هذا التعاون ضروري لإظهار الأدلة وضمان اعتقال الأشخاص وكذلك تنفيذ الأحكام. وزيادة على ذلك ينبغي تذكر أن المحاكم المخصصة بطبيعتها استثنائية وتختلف عن المحكمة الجنائية الدولية المستقبلية في أنها غير مكملة للسلطان القضائي الوطني ولكن لهذه المحاكم أولوية على الشبكات الوطنية. وينص بصراحة على أن الالتزام بالتعاون مع المحكمتين على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي مطلق. وعدم الالتزام ليس مجرد انتهاك للنظم الأساسية ولكنه يعرض للخطر نفس الأهداف التي أنشئت من أجلها هاتان المحكمتان.

ولا يمكن أن يبقى مجلس الأمن جامدا في وجه هذا التقرير والمطالبة باتخاذ الإجراءات. والمعرض للخطر هنا موثوقية المحكمتين وسلطة المجلس. ونحن نشارك بالكامل الشواغل التي أوضحتها توا السيدة دل بونتي.

وختاما، يبدو لنا أننا بحاجة إلى تأكيد حقيقة أن الدول لا تستطيع، لأي سبب كان، وقف تعاونها من طرف واحد مع المحكمتين المخصصتين.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نحن أيضا نود أن نشكر السيدة ديل بونتي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الآن. وقد أتيحت الفرصة لفرنسا في وقت سابق لتشيد بالعمل الذي قامت به المدعية العامة السابقة السيدة اربور. ونود أن نؤكد اليوم ثقتنا الكاملة بالسيدة ديل بونتي ونتمنى لها كل نجاح في عملها الذي يعتبر حقا عملا مضنيا. وأود أيضا أن أذكر أن ترشيح السيدة ديل بونتي كان موضع ترحيب من فرنسا.

إننا ندرك جميعا نطاق وصعوبة العمل الذي تقوم به المدعية العامة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وبإنشاء هاتين المحكمتين، وضعت الأمم المتحدة الأساس لنظام جنائي دولي حقيقي. والمحكمتان اللتان تضطلع السيدة ديل بونتي الآن بدور أساسي فيهما تضطلعان بدور حاسم في القضاء على إفلات الذين يرتكبون هذه الجرائم الجسيمة من العقاب. ولكن يجب على المحكمتين أن توفق بين متطلبات صعبة مختلفة، مثل استقلال النظام القضائي، وضرورة معاقبة المذنبين وحماية حقوق الضحايا. وينبغي للمحكمتين عند الاضطلاع بعملهما أن يضعا في الاعتبار دائما الوعي بالخطر الذي يواجهنا في استعادة السلم وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء دولة القانون. وهذه بطبيعة الحال متطلبات ليس من السهل دائما التوفيق بينها. ولذلك فإن عمل المدعية العامة صعب جدا ولكنه أيضا عمل نبيل جدا. ويزيد من صعوبة العمل حقيقة أنه يجري في مسرحين مختلفين للعمليات - متابعة الدعاوى في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة من ناحية، ومتابعة الدعاوى في الجرائم المرتكبة في رواندا من ناحية أخرى.

إن عمل المحكمة في يوغوسلافيا السابقة يتصف بالتجدد. ففي كوسوفو، بدأ العمل بعد وقت قصير من ارتكاب الجرائم أو بالترافق مع اتخاذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ - أي بعد بدء أعمال العنف في الميدان بوقت قصير - حيث عهد مجلس الأمن إلى مكتب المدعية العامة بالبدء بجمع المعلومات عن الأنشطة الجنائية في كوسوفو التي قد تقع في إطار الولاية القضائية للمحكمة. وقد تابعنا تلك الجهود، وفرنسا، شأن أعضاء آخرين في المجلس، قدمت دائما كل مساعدة ممكنة للمحكمة ووفرت لها أفرقة متخصصة في الطب الشرعي. ولقد قدمت لنا السيدة ديل بونتي للتو وصفا دقيقا ومستفيضا للعمل الذي تقوم به في الميدان في كوسوفو، والحالات المفجعة جدا التي تنظر فيها.

وعمل المحكمة في رواندا مهم وصعب بنفس القدر. ولذلك نرحب بعزم السيدة ديل بونتي على الذهاب إلى رواندا في القريب العاجل. ولا يساورنا شك في أن وجودها في الميدان هناك سيسهم في حل صعوبات كثيرة تنشأ، ومن أنها ستعطي زخما جديدا لأنشطة تلك المحكمة كما فعلت في كوسوفو.

ونود أن نكرر دعم فرنسا للعمل الذي تقوم به المدعية العامة فيما يتصل بمحكمة رواندا. إننا نحاول أن نبين دعمنا بوسائل مادية، بتوفير معدات سمعية بصرية لقاعتين من التي تعقد فيها جلسات الاستماع. وهذا الدعم المادي مهم لأن عمل المدعية العامة يعتمد في جزء منه على الموارد التي توضع في متناولها. وفي

هذا الصدد نود أن نعرف المتطلبات المادية والمالية والبشرية اللازمة لمكتبها.

وكما قال ممثل الأرجنتين، فإن نجاح المدعية العامة ونجاح المحكمتين يعتمد أساسا على تعاون الدول الأعضاء. والملاحظات التي أبدتها السيدة ديل مونتي حول موقف بعض الدول، تثير القلق العميق لمجلس الأمن في مجموعه. ويجب علينا جميعا أن ندرك أن تعاون الدول مع المحكمتين التزام قانوني لكل دولة عضو في الأمم المتحدة. وليس من حق الدول أن توقف تعاونها مع المحكمتين أو أن ترفض التعاون معهما في حالة أو في أخرى. هذه التزامات قانونية، وهو أمر ذكرت به السيدة ديل مونتي ويجب على مجلس الأمن أن يذكر بها والواقع أن المجلس يفعل ذلك بشكل منتظم.

وأخيرا، يعتمد نجاح المحكمتين ونجاح المدعية العامة على سلامة الإطار القانوني الذي ينفذون فيه العمل. وفي هذا الصدد يسعدنا أن نرى الجهود التي تقوم بها المحكمتان، بحض من المدعية العامة، من أجل تحسين الإجراءات باستلهام النظم القانونية المختلفة. وأعتقد أنه من الأصوب السعي إلى أن تقوم إجراءات العمل على أساس أنظمة قانونية قائمة وأن تستخدم الجوانب الأكثر فاعلية في مختلف النظم القانونية الرئيسية في العالم اليوم.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر كندا أن تشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بالسيدة ديل بونتي في مجلس الأمن، ونتمنى لها كل النجاح في عملها الحيوي الهام. إن هاتين المحكمتين تضطلعان بدور هام جدا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونرى أن عملهما ضروري لإنهاء حلقة العنف والإفلات من العقاب وهو ما كان له تأثير كبير في جدول أعمال المجلس مؤخرا. ونرحب بتأكيد المدعية العامة على ملاحقة المدنيين رفيعي المستوى والقادة من رجال الشرطة والعسكريين المسؤولين عن الجرائم التي تقع في إطار السلطة القضائية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وفقا لنظامهما الأساسي.

وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ رحبت كندا بإنشاء المحكمتين باعتبار ذلك خطوة إبداعية وتقدمية من جانب المجلس صوب وضع تعريف أوسع للأمن. وبتكوين هاتين المحكمتين، يكون مجلس الأمن - الهيئة التي تركز تقليديا على قضايا الأمن فيما بين الدول - قد اعترف بأن الانتهاكات الجسيمة المتكررة لحقوق الإنسان داخل الدول تستحق أيضا رد فعل مباشر من جانب المجتمع الدولي. والمحكمتان تعطيان إشارة إلى أن هذه الانتهاكات لا يمكن السماح باستمرارها وبذلك تعتبران أداة هامة لإنفاذ القانون. كما أنهما توفران وسيلة ردع لمن يفكر في ارتكاب مثل هذه الجرائم بالتدليل على أنه من الضروري أن تكون هناك مساءلة عن الإبادة الجماعية، وعن جرائم الحرب وعن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

ويسرنا أيضا أن المحكمتين لم تنجحا في إلقاء القبض على أشخاص متهمين رفيعي المستوى وإنهاء محاكمتهم فحسب، ولكن أيضا في إصدار قرارات تقدمية. ويسعدنا أيضا أن نرى أن قوة تثبيت الاستقرار وقوة كوسوفو لا تزالان توفران الدعم لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البلقان بما في ذلك توفير الحماية وجمع الأدلة.

ومع ذلك، من الواضح أنه يلزم تقديم المزيد من الدعم من المجتمع الدولي. فما زال هناك العديد من الأشخاص المدعى بارتكابهم جرائم حرب مطلقي السراح، ولا تزال بعض الدول ترفض التعاون مع المحكمة. وكما أوضحت رئيسة المحكمة في كلمتها أمام الجمعية العامة في أوائل هذا الأسبوع، وكما أكدت السيدة ديل بونتي مجددا اليوم، فإن المجلس مسؤول في نهاية المطاف عن التأكد من امتثال الدول. وعلينا أن نوجه رسالة من هذا المجلس مفادها أن التعاون مع المحكمة ليس خيارا، وإنما هو التزام واضح بالنسبة لكل الدول، وأن هذه مسألة لا يمكن بأي حال أن تكون موضوع مناقشة أو نزاع قانوني. لذلك، نكرر التأكيد على دعوتنا لأن تفي جميع الدول بهذه الالتزامات.

وسأكون مقصرا في واجبي إن لم أشدد أيضا على مدى توافق رأي كندا مع النقطة التي ذكرها السفير بتربيا ومفادها أن عمل المحكمتين الدوليتين قد ساهم مساهمة كبيرة في تطوير القانون الجنائي الدولي، وأنه سيساعد كثيرا الجهود التي تبذل في اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية.

ونلاحظ أن السيدة ديل بونتي اختارت أن تركز ملاحظاتها اليوم على الحالة في منطقة البلقان. ونحن نتطلع مع ذلك إلى الاستماع إلى تقرير تفصيلي مماثل عن النتائج التي تتوصل إليها بعد زيارتها لرواندا.

ونثني على السيدة ديل بونتي لتوليها منصب المدعية العامة للمحكمتين، وهو منصب صعب وهام. إننا نعلم أن هذا المنصب حافل للغاية بالتحديات وكثرة المطالب، التي تنطوي على ضغوط مفرطة. ونحن على ثقة من أنها ستتبع نفس التقليد الممتاز الذي أرساه سلفاها ريتشارد غولدستون ولويز آربور، وأن المحكمتين ستواصلان النهوض بقضية العدالة الدولية.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا رحبنا بحرارة بتعيين السيدة كارلا ديل بونتي لتولي هذه المهمة ونهنئها على ذلك، إن كان هذا يكفي في سياق تلك المسؤولية الجسيمة. ونحن ممتنون جدا لها لإحاطتها الإعلامية التي قدمتها صباح اليوم.

ويسرني أن أسمع أنها تأثرت بالنوعية الجيدة لموظفيها عندما عرفتهم للمرة الأولى، وأعتقد أنه سيكون من الصواب أن يوجه المجلس إشادة بموظفي مكتب المدعية العامة لما أنجزوه من عمل خلال السنوات القليلة الماضية. لقد فتحوا آفاقا جديدة وبينوا لنا أنه من الممكن وضع نهاية لممارسة الإفلات من العقاب. وأرجو منها أن تحمل معها رسالة من المجلس تعبر عن تقديرنا العميق لما أنجزه موظفو مكتب المدعية العامة والمحكمة ككل من أعمال.

ونحن ممتنون أيضا لها لتزويدها لنا بآخر تفاصيل ما يحدث على ساحة البلقان وفي كوسوفو بشكل خاص. وأظن أنه كانت هناك بعض البيانات غير الصحيحة عن حجم وشدة الانتهاكات التي ارتكبت خلال الصراع الذي اندلع في أوائل هذا العام، ويسرنا أنها انتبهت فورا إلى ذلك الأمر.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة إلتزاما قويا بالمحكمتين وتعرب عن تأييدها الكامل لمكتب المدعية العامة وللتحقيق الذي تجريه في الفظائع المرتكبة، لتقديم مقترفي الجرائم في حق الإنسانية إلى العدالة. وأعتقد أن المملكة المتحدة قامت بجهود لا تقل عن الجهود التي تبذلها أي دولة منفردة من أجل اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى تقديم المتهمين إلى القضاء، وستواصل هذه الجهود خصوصا فيما يتعلق بمنطقة البلقان. وقد استمعنا إلى مناشدتها أيضا بشأن الحاجة إلى جهود الطب الشرعي الآن في كوسوفو؛ ونحن نقدم المساعدة في هذا المجال وسنواصل تقديم تلك المساعدة.

وكما قال آخرون، تقع على عاتق الدول مسؤولية تسليم جميع المتهمين الذين يقيمون في أراضيها إلى المحكمة لإيداعهم لديها، وفقا لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المهم أن تمتثل الدول لأوامر المحكمة دون تأخير لا مبرر له. ونحن ما زلنا نشعر بالقلق بشكل خاص لأن المتهمين ما زالوا مطلقي السراح في جمهورية صربسكا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وكان الأداء الصربي في هذا الخصوص هو الأداء الأقل مدعاة للرضا. كما أن كرواتيا كانت تماطل في بعض الأحيان، وإن كانت تبدو في أحيان أخرى مستجيبة فيما يتعلق بالامتثال لطلبات المحكمة؛ وتريد المحكمة منا أن نبقى - وينبغي لنا أن نبقى بالفعل - على اتصال مباشر بكرواتيا للتأكد من أنها تستجيب حقا. إننا نصر بشكل خاص على ضرورة قيام كرواتيا بتسليم المتهم ملادين نالتيليتش إلى محكمة لاهاي بأسرع ما يمكن، وعلى أن تحقق حكومة كرواتيا تقدما في مجال تسليم الوثائق المتعلقة بـ : "عملية العاصفة" و "العملية الخاطفة" دون تأخير وبما يرضي المحكمة.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من أن نلاحظ فيما بيننا بقدر من الدقة أنه تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التأكد من أن الدول ترقى إلى مستوى التزاماتها. وكما أن المحكمة تفتح آفاقا جديدة في هذا المجال، فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يفعل نفس الشيء. وإذ نتوقع أن تخرج إلى الوجود عما قريب المحكمة الجنائية الدولية، وأن تقوم بعملها بنشاط، فلا بد لنا من أن نناقش أيضا الالتزام الذي يقع على عاتق مجلس الأمن بالتأكد من أن الأنظمة الأساسية لهذه المحاكم يجري تنفيذها.

ومما يثير قلق المملكة المتحدة كذلك ما أعلنته حكومة رواندا مؤخرا عن تعليق تعاونها مع محكمة رواندا. ويحدونا الأمل في أن تواصل كل من المحكمة وحكومة رواندا العمل معا والإبقاء على الحوار بينهما. ونلاحظ أنه قبل أن تتخذ حكومة رواندا هذا القرار، كانت المحكمة والحكومة قد بدأتا العمل معا بفعالية أكثر. ونأمل في أن تؤدي زيارة المدعية العامة، وعودة نائبها إلى كيغالي إلى تحسين العلاقات بينهما تحقيقا لهذه الغاية.

ومرة أخرى نشكر السيدة ديل بونتي على إحاطتها الإعلامية صباح اليوم. ونأمل في أن تصبح هذه الإحاطات الإعلامية سمة منتظمة، ونتطلع إلى رؤيتها تعود مرة أخرى إلى المجلس.

السيد شين غووفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على إحاطتها الإعلامية اليوم.

وقد أحطنا علما بالإنجازات التي سجلتها المحكمتان خلال العام الماضي. ونحن نعلق أهمية خاصة على الطريقة التي فسرت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والطريقة التي طبقتها بها في حكمها في قضية أكاييسو.

ونحن ندرك أن هذه الإنجازات حققتها المحكمتان في وقت تواجهان فيه صعوبات وتحديات هائلة. ونلاحظ أيضا أنه ما زال هناك مجال لتحسين عملهما في جملة أمور منها الخلافات القائمة بين الدول والمحكمتين في ميدان التعاون. لقد أنشئت المحكمتان بموجب قرارات من مجلس الأمن؛ لذلك يتعين على البلدان المعنية أن تتعاون معهما وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والنظامين الأساسيين للمحكمتين، وقوانينها الوطنية.

وينبغي للمحكمتين، لدى طلبهما التعاون من الدول المعنية، أن تأخذا أيضا في الاعتبار المصالح العامة والأمنية لتلك البلدان. وعليها كذلك أن تحترم القوانين الوطنية لتلك الدول. وإذا ما تعذر ذلك، فإن المحكمتين ستواصلان مواجهة مهام جسيمة في المستقبل. ويحدونا أمل مخلص في أن يكون عمل المحكمتين متسما بالروح المهنية والموضوعية والنزاهة والتحرر من أي تدخل أجنبي.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الصين ستواصل دعم عمل المحكمتين.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ننضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالسيدة كارلا ديل بونتي كما نشكرها على إحاطتها الإعلامية.

إن روسيا تؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما أننا ندعو إلى أن يعاقب بالشكل اللازم أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب خلال الصراعات التي نشبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة وأولئك الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني في إقليم رواندا.

ونحن نعتقد أن عمل محكمة رواندا يشكل عنصرا هاما في مجال الحفاظ على السلم واستتباب الهدوء في ذلك البلد والمناطق المحيطة به. وللأحكام التي تصدرها المحكمة أهمية سياسية بالغة، كما أنها تسهم بالفعل في تطوير القانون الجنائي الدولي. وروسيا تؤيد الجهود التي تبذل لأغراض مواجهة المشاكل التنظيمية والمالية والمشاكل ذات الصلة بالموارد البشرية التي تعاني منها محكمة رواندا، لكي تتمكن من سرعة الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن وبدورها في مجال القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب.

ونحن نعتقد أن إنشاء دائرة أخرى للمحكمة يعني أن من الممكن أن يتوقع المجتمع الدولي أن تعمل المحكمة بمزيد من السرعة لكي يكون عملها متوازنا بالشكل اللازم وتلحق، إذا جاز القول، بمحكمة يوغوسلافيا. ونحن نعتقد أن ما زال علينا أن نفعل الكثير في مجال تعزيز فعالية محكمة رواندا. ولكي نكفل عمل المحكمة بشكل طبيعي، علينا أن نواصل تحسين إجراءاتها وطرق عملها وتشكيلاتها الهيكلية ونعالج مسألة عدم وجود عدد كاف من رجال القانون والموظفين الإداريين. ونأمل أن تساعد زيارة المدعية العامة الوشيكة إلى رواندا على تحقيق هذه الأهداف.

وإذا ما انتقلنا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن لدينا اعتقادا راسخ الجذور بأن من الضروري أن تتماشى أنشطتها بشكل صارم مع الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن، ومع النظام الأساسي للمحكمة واتفاق السلام للبوسنة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نؤيد مطالبة كل الدول بالتقيد بالالتزامات الدولية من حيث التعاون مع المحكمة. وبيد أنه ينبغي حل كل المشاكل ذات الصلة بها من خلال التعاون المباشر بين الأطراف والمحكمة، وفقا لما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن وفي النظام الأساسي للمحكمة.

وينبغي ألا يعتقل المتهمون دون موافقة الدولة التي يتم العثور عليهم في أراضيها، كما ينبغي أيضا ألا يكون اعتقالهم قد نجم عن تعرض تلك الدول إلى إكراه لا لزوم له. ونحن نعارض بشكل مطلق الاتهامات المغلقة. وقد تمت ممارسة ذلك فيما يتعلق بقوة تثبيت الاستقرار في البوسنة؛ وهو ما يتجاوز ولاية هذه القوة. وينبغي وضع حد لهذه الممارسات. ونحن نعتقد أيضا أنه يجب

ألا تكون هناك ممارسات من هذا القبيل بالنسبة إلى كوسوفو وقوة كوسوفو.

ولدينا شكوك خطيرة في صحة ما يسمى بقوائم المتهمين المغلقة. وهذه الممارسات تتعارض مع النظام الأساسي للمحكمة ومع نظامها الداخلي. ويحرم ذلك السلطات في الدول المعنية والمتهمين أنفسهم من فرصة التدليل على أنهم على استعداد للتعاون مع المحكمة. وينبغي أساسا أن يقاس كل إجراء يتخذ لأغراض احتجاز شخص ما متهم بارتكاب جرائم حرب، بحسب الآثار التي قد يرتبها ذلك على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في المنطقة. ويجب ألا نسمح بتسييس عمل المحكمة؛ وينبغي أن يحكمها القانون من حيث نصوصه.

ومن المؤسف أنه كانت هناك حالات خطيرة خلال عمل المحكمة في الآونة الأخيرة سمح فيها بالتراخي إزاء هذا المبدأ. ومثال ذلك اتهام رئيس صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والقيام بناء على اتهام مغلق، باعتقال رئيس أركان الجيش في جمهورية صربسكا، السيد تاليك، الذي كان موجودا في فيينا ويشارك في حلقة دراسية فيها بناء على دعوة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه القرارات تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البوسنة ويوغوسلافيا وفي الواقع في جميع أرجاء المنطقة، كما أنها تشكل عائقا إضافيا يعترض السير قُدما في عملية التوطين في البوسنة وكوسوفو.

أما أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو فينبغي أن تكون موضوعية وأن تتقيد بشكل صارم بقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالنظام الأساسي للمحكمة. وعلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تحقق بفعالية في مدى قيام المتطرفين من ألبان كوسوفو بارتكاب فظائع ضد الصرب وغيرهم من الشعوب غير الألبانية في كوسوفو طوال مدة أزمة كوسوفو.

ونلاحظ أن من الواضح أن المحكمة لم تعمل حتى الآن بشكل موضوعي، حيث أن اهتماماتها تركزت أساسا حتى هذا التاريخ على التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الألبان. ونرى أن من الضروري إصلاح هذه الأوضاع بالشكل اللازم، وبسرعة، وإلا سيكون هناك أساس لاتهام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأنها تكيل بمكيالين، وهو ما لن يعزز فعالية عمل المحكمة. ونتوقع أن تولي السيدة ديل بونتي هذه المسائل المبدئية الاعتبار اللازم، ونتمنى لها كل النجاح في عملها.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أولا دعني أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة للمجلس لكي نستمع إلى إحاطة إعلامية من السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا. لقد درس وفدي واستفاد أيما فائدة من التقرير السنوي السادس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومن التقرير السنوي الرابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المرفوعين إلى مجلس الأمن والجمعية العامة معا. ونرحب بوجود السيدة ديل بونتي في المجلس للمرة الأولى بعد تعيينها في منصب الادعاء العام. ونشكرها على إحاطتها الإعلامية الموجزة ولكنها الشاملة التي قدمتها توا إلى المجلس بشأن المحكمتين، وبخاصة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يرى وفدي أنها بالغة الفائدة.

ونحن نعتقد أن إنشاء هاتين المحكمتين المخصصتين كان تطورا هاما في تطبيق القانون الدولي فيما يخص محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وكان هذا تعبيرا عن الرغبة العالمية في إحلال السلام واحترام حكم القانون، وبالتالي جعل العدالة الجنائية الدولية حقيقة وعنصرا لا غنى عنه من عناصر العلاقات الدولية في عصرنا. ونحن نأمل أن يكون المجتمع الدولي، بإقامته هذا النظام، في وضع أفضل للتعامل مع تلك الجرائم في أي وقت ترتكب فيه. وبالفعل، فإننا نجرؤ على الأمل في أن يكون النظام الفعال للعدالة الجنائية الدولية عاملا مانعا لارتكاب تلك الجرائم.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن المحكمتين تطورتا إلى محكمتين جنائيتين دوليتين تعملان بالكامل وتوفران محاكمات منصفة للمتهمين بينما توفران الحماية للضحايا والشهود. ونحن نثني على الأسلوب الذي يناول به قسم الضحايا والشهود التابع للمحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ووحدة دعم الضحايا والشهود التابعة للمحكمة الخاصة برواندا المسألة الهامة المتعلقة بتوفير تدابير الحماية، وأيضا المشورة والدعم للشهود الذين يمثلون أمام المحكمتين. ونلاحظ أيضا أن قسم ووحدة الضحايا والشهود تمكنا، بالتعاون الوثيق مع عدد من الدول، من

إعادة توطين شهود غير قادرين على العودة إلى ديارهم بعد إكمال شهاداتهم. ونعتقد أن هذا جانب هام من جوانب عمل المحكمتين.

ونحن نشعر بقلق إزاء التأخير في إعمال العدالة. فالأفراد المتهمون محتجزون لفترات طويلة بانتظار المحاكمة. ويجب أن يحاكموا في أقرب وقت ممكن اعترافا بحقهم الأساسي في المحاكمة دون تأخير لا داعي له. وفي هذا الشأن، يرحب وفد بلدي بالتعديل المدخل على لائحتي إجراءات وأدلة المحكمتين، الذي قصد به تنظيم الإجراءات والإسراع بها أمام المحكمتين. وبينما نعترف بأن القضايا يجب أن تدار بأكفأ وأسرع أسلوب بما يتفق واحترام حقوق المتهمين، نعترف أيضا بأن طريق العدالة الذي يقطع في امتثال تام لإجراءات المحاكمة المنصفة، هو غالبا طريق بطيء. وبينما السرعة عنصر هام من عناصر الكفاية، فإن نوعية الإجراءات لها أهمية كبرى.

وفي هذا الشأن، يقدر وفد بلدي لو قامت المدعية العامة بتوضيح بعض العقبات التي تعترض ممارسة المحاكمات السريعة بشيء من التفصيل.

إن تعاون الدول هام بشكل حيوي لنجاح عمل المحكمتين. وهذا ينطبق خصوصا على تنفيذ أحكام القبض والاحتجاز المؤقت للمشتبه فيهم والمتهمين ونقلهم إلى المحكمتين، بالنظر إلى أن المحكمتين لا تملكان قوة شرطة أو اختصاص لإلقاء القبض على المشتبه فيهم. ومن الواضح أن تنفيذ أوامر القبض كان وسيظل حاسما بالنسبة لقدرة المحكمتين على العمل بشكل فعال. ونحن نلاحظ أنه في حالة المحكمة الخاصة برواندا، كانت الدول مؤيدة وداعمة تماما للمحكمة، لكننا نأسف لأن هذا لم يكن الحال تماما فيما يتعلق بعمل المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة.

إننا نؤكد مجددا شعورنا بالقلق لأن أفرادا متهمين صدرت ضدهم عرائض اتهام علنية لا يزالون مطلقي السراح. والتقرير الأخير للمحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة (S/1999/846) أوضح أنه بالرغم من أفضل الجهود التي تبذلها المحكمة، لا تزال بعض الدول والكيانات، وأساسا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، تعوق أداء المحكمة لولايتها. ونحن نتفق مع السيدة ديل بونتي على أنه ينبغي ألا يكون هناك ملجأ آمن لمجرمي الحرب الصادرة ضدهم عرائض اتهام.

ووفد بلدي يطلب من الذين هم في وضع يسمح لهم ببذل جهود أكثر جدية وإصرارا للقبض على مجرمي الحرب وتقديمهم إلى المحاكمة بأن يفصلوا هذا في أقرب وقت ممكن. وعدم القيام بهذا سيكون بمثابة إرسال رسالة خاطئة إلى أولئك المجرمين. وسيكون من شأنه، للأسف، أن يعبر عن عدم توفر الحزم أو الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي للتصدي لهذه الجرائم البشعة. وهذه ليست الرسالة التي ينبغي أن نبعث بها.

وبينما القبض على جميع المشتبه فيهم، ومن بينهم الشخصيات الثانوية نسبيا، هام لنجاح المحكمة، فإن عدم إلقاء القبض على الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن ارتكاب الجرائم الوحشية سيلقي ظلالا قاتمة على كفاءة المحكمة. واستمرار وجود الأشخاص الذين صدرت ضدهم عرائض اتهام في تلك الدول والكيانات يتمتعون بالحرية وبالإفلات من العقاب، لا يبعث برسالة خاطئة فحسب، كما قلت من قبل، وإنما يسهم أيضا في إدامة مناخ من الخوف وانعدام الأمن بمنع عودة اللاجئين، وبخاصة في مناطق الأقليات. وإن القبض على مجرمي الحرب ومحاكمتهم ليسا مسألة عدالة فحسب وإنما أمر يسهم بشكل كبير في عملية التئام الجراح والمصالحة، وفي تحقيق وتعزيز السلام.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة لويز آربور، المدعية العامة السابقة، على الطريقة البارزة التي مارست بها عملها خلال فترة توليها منصبها مدعية عامة. ونحن نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع خليفتها الكفؤة، السيدة ديل بونتي، وهي تضطلع بمسؤولياتها الجسيمة.

ولا تزال ماليزيا تعتقد أن عمل المحكمتين إسهام هام بشكل حيوي لتحقيق العدالة ولعملية الالتئام في كلتا المنطقتين الأمر الذي نعتقد أنه سيسهم إلى حد هائل في تعزيز عملية استعادة السلم والأمن والاستقرار في هاتين المنطقتين. والمحكمتان تستحقان التأييد الثابت من جانب مجلس الأمن في جميع جوانب عملهما. والمدعية العامة للمحكمتين وجهت توا نداء واضحا قويا مباشرا إلى المجلس من أجل ذلك التأييد.

إن مسألة مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم عرائض اتهام ولا يزالون مطلقي السراح وعدم توفر التعاون مع المحكمة يجب تناولها بشكل شامل. ويجب

على المجلس أن يستجيب بشكل مناسب لنداء السيدة ديل بونتي. ونحن لا يمكننا أن نخيب ظنها.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): كغيري من الزملاء، أود أن أشكر المدعية العامة السيدة ديل بونتي، لكونهما هنا اليوم، وإحاطتها الإعلامية التي استمعنا إليها باهتمام بالغ. ونرى أن تبادل الآراء بانتظام بين المحكمتين ومجلس الأمن أمر نرحب به غاية الترحيب، ونتطلع إلى المزيد من ذلك التبادل في الآراء.

ونود أن نذكر أن عزم والتزام السيدة ديل بونتي الجديرين بالتقدير في دورها الجديد لا يزال محل تقدير حكومة بلدي، وأننا نثق غاية الثقة بقدراتها ونتطلع إلى علاقة عمل مثمرة معها.

وأود أيضا أن أعرب عن موافقتي على ما قاله السفير غرينستوك من قبل فيما يتعلق بتقديرنا لعمل موظفي المحكمتين. ونحن نقدر غاية التقدير احترافهم وتفانيهم. ونأمل أن تنقل السيدة ديل بونتي هذا إليهم.

والولايات المتحدة، مثلما أعرب عنه سائر الزملاء، تشعر بقلق عميق إزاء الأنباء التي تفيد بعدم امتثال دول أعضاء لقرارات مجلس الأمن. ونحن نتشاطر زملاء آخرين رأيهم بأنه من المهم أن تفي جميع الحكومات بتلك الالتزامات، ولذلك نؤكد مجددا النداء الموجه إلى جميع الدول بالتعاون التام مع المحكمتين والأجهزة التابعة لهما: على وجه الخصوص تنفيذ أوامر إلقاء القبض المرسلة إليها من المحكمتين والامتثال لطلبات توفير المعلومات والقيام بالتحريات.

وفي حالة المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، أود أن أقول إننا نوافق على معظم ما استمعنا إليه من زملائنا هذا الصباح، وبشكل خاص مؤخرا من السفير حسمي: أن أحد أكبر التحديات التي تواجه المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة هو احتجاز المتهمين الذين لا يزالون مطلقي السراح. ولقد جعلت صربيا هذا العمل صعب التحقيق بتوفير ملجأ فعلي لمتهمين هاربين من وجه العدالة. ونحن نتفق مع وصف المدعية العامة هذا الصباح لتصرف بلغراد بأنه "تحد تام". ونرى أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يقبل هذا.

ويجب على مجلس الأمن أن يقف صامدا في إصراره على أن تنقل صربيا المتهمين، بمن فيهم "ثلاثية فوكوفار" أي الفريق أول ملاديتش، وأكران، وأخيرا سلوبودان ميلوسيفيتش، والمتهمون المشاركون معه. ونحن نعتقد أيضا أنه لا بد أن يواجه رادوفان كاراديتش العدالة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهؤلاء المتهمون غير الملقى القبض عليهم حتى الآن يجب أن يفهموا أنه ليس هناك مأوى آمن لهم إطلاقا. وبالتالي، لا نوافق على بعض النقاط التي طرحها هذا الصباح زميلنا الروسي بشأن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بكوسوفو، نرى أن عمل المحكمة هناك له أهمية أساسية، ونقدر تماما التقرير الأولي عن الوضع، الذي قدم اليوم لتفهم صعوبة التحدي ومداه أيضا، وإذا كانت هناك موارد إضافية يحتاج إليها، بما في ذلك موظفون يعملون دون مقابل، فإننا نأمل أن نستمع مباشرة من المحكمة بشأن تلك الاحتياجات - ونحن بحاجة إلى أن نستمع من المحكمة بشأنها بصوت مرتفع وواضح.

وفيما يتعلق بكرواتيا، فبينما نرحب بالتعاون مؤخرا في واحدة من القضايا الهامة يظل هناك عمل كبير يتعين إنجازه. ونحن نؤيد طلب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للتعاون في عمليتي ستورم وفلاش، ونحث حكومة كرواتيا بشدة على الامتثال الفوري.

أما عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فإننا نلاحظ للأسف، كما لاحظ الزملاء السابقون أن حكومة رواندا علقت تعاونها مع المحكمة بشأن قرار أصدرته مؤخرا، على حسب فهمنا. فنحن نتفهم الإحباط الذي تشعر به رواندا، ولكننا نرجو أن تعيد حكومة رواندا النظر في قرارها وأن تواصل علاقاتها مع المحكمة.

ونرجو أن تتمكن المحكمة، بدورها، من الإسراع أيضا في عملها بشأن مسؤولياتها في رواندا، ونرحب، شأننا شأن السفير فاولر الذي سبقني بالكلام، بأي تقرير أو خبر نسمعه عن آراء وتقييم المدعية العامة بعد إكمالها لرحلتها المقبلة إلى رواندا التي ستكون أول زيارة لها لذلك البلد، وهو الجزء الهام من مسؤولياتها.

وشأننا شأن الكثير من زملائنا، يساورنا قلق إزاء ما قرأناه وسمعناه من أن لآخر من تأكيد على أن مجلس الأمن لا يقدم الدعم الكافي للمحكمتين، سواء أكان ذلك سياسيا أو ماديا أو دعما من الميزانية. ونود أن نبين هنا،

أننا سمعنا في بيانات مماثلة من عدة من زملائنا، أن الولايات المتحدة تؤيد اتخاذ المجلس للتدابير التي يراها الزملاء في المجلس فعالة لتحسين الامتثال لقرارات المحكمتين. كما أننا نسلم بأن أمام المحكمتين تحديات كثيرة متبقية، ونحن مصممون على مساعدة المحكمتين للوفاء الكامل بولايتيهما. وفي هذا السبيل يجب على الدول الأعضاء أن تقدم للمحكمتين ما يكفيهما من الدعم المالي والمادي؛ ونرجو في هذا الصدد أن تعتمد على وجه السرعة طلبات الميزانية للمحكمتين للسنة التقويمية ٢٠٠٠.

واسمحوا لي أخيرا أن أتوجه بالشكر مجددا للمدعية ديل بونتي لحضورها معنا اليوم ونرجو أن تبقى علاقتها بالمجلس منتظمة ووثيقة. ونرحب بوجه خاص بالاستماع إلى انطباعاتها بمجرد عودتها من محكمة رواندا.

السيد والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تضم هولندا صوتها إلى صوتكم، سيادة الرئيس، وصوت أعضاء المجلس الآخرين للترحيب بالسيدة ديل بونتي وتشكرها على إحاطتها الإعلامية الجامعة. ومن نافلة القول حقا إننا نؤيدها ونحن نؤيد بشدة كلا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وكما أكدت السيدة ديل بونتي وغيرها من المتكلمين فإن من القضايا الهامة التي ينبغي أن يتصدى لها المجلس عدم امتثال الدول للمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أحاطت هولندا علما برسالة الرئيس كيرك ماكدونلد الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تتضمن قائمة التقارير الطويلة المذهلة المرفقة بتلك الرسالة.

ونحن نرى أن للمحكمتين دورا هاما بوجه خاص في صون السلام والعدل والمصالحة. وهما أيضا بمثابة محك عملي نتعلم منه دروسا هامة نستغلها فيما بعد في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ولكي تكون المدعية مستقلة فعلا لا بد من تمكينها من أداء مهامها دون عوائق، استنادا إلى التأييد والتعاون الكاملين من جميع الدول. وفي هذا الصدد تعرب هولندا عن أسفها لأن بعض الدول والكيانات تنكص باستمرار عن الاضطلاع بمسؤوليتها في التعاون مع المحكمة.

وينبغي ألا يقلل تركيزنا الواضح على عدم امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي أدانت المحكمة رئيسها، من قلقنا إزاء عجز كرواتيا عن الامتثال لطلب المدعية تسليم الوثائق المتعلقة بعمليتي فلاش وستورم. ولئن كنا نعترف بأن الوضع بالنسبة لكرواتيا أفضل منه بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإنه ينبغي أن تعيد كرواتيا النظر في موقفها وأن تمتثل دون إبطاء. ولا يجوز أن تبقى هذه المسائل بلا حل.

فهلا تتفضل السيدة ديل بونتي بأن تقدم للمجلس مزيدا من المعلومات عن مناقشاتها مع السلطات الكرواتية لهذه المسألة؟ وهل تدرك حكومة كرواتيا أن هذه القضية لن تمر ببساطة؟ فمسألة إصرار الكرواتيين على أن عمليتي فلاش وستورم مشروعتان مسألة خارجة عن الموضوع. وما يلزم التحقيق فيه هو ما إذا كانت قد ارتكبت جرائم خلال هاتين العمليتين. ولا يعفى من هذا التدقيق أي عمل عسكري، أيا كانت مبرراته.

ونود أخيرا أن نعرب عن تمنياتنا للسيدة ديل بونتي بالتوفيق التام في أدائها لواجباتها.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر إلى المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية، وبالتهنئة إلى الرئاسة لعقد هذه الجلسة الهامة. فمن المفيد حقا أن يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من المدعية العامة بعد أيام قلائل من مناقشة الجمعية العامة للتقارير عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا.

وتنضم البرازيل إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن ارتياحها بحضور السيدة ديل بونتي في مجلس الأمن لأول مرة. ونرجو أن تجرى حوارات من هذا القبيل في المستقبل أيضا.

ونغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على تأييدنا لعملها واقتناعنا بأن السيدة ديل بونتي ستتمكن من العمل على الأسس الصالحة التي وضعتها سلفها السيدة آربور. وسوف أتطرق بإيجاز إلى بعض جوانب عمل المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتوافق البرازيل على أن درجة نجاح أعمال المدعية العامة تعتمد إلى حد كبير على ما تتلقاه من

تعاون من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول والكيانات الموجودة في المنطقة. ونعتبر أي نوع من العراقيل وعدم الامتثال ليس مما يمكن احتماله. وينبغي أن يخلو عمل المحكمة من الاعتبارات السياسية، ومن الصعوبات التي ذكرتها الآن مما يدعو للقلق البالغ ولا سيما منه مقاومة الدول للقبول باختصاص المحكمة وتقديم الملاذ العملي للمجرمين المدانين. وفي هذا الصدد فإن حضور السيدة ديل بونتي هنا اليوم مفيد للغاية في أن يرى المجتمع الدولي أن مجلس الأمن يدعم بفعالية منصب المدعية العامة.

وقد ازدادت التحديات التي تواجه السيدة ديل بونتي واهتمام المجتمع الدولي بعملها، زيادة كبيرة بفعل أحداث كوسوفو. ومن النتائج الأولية في كوسوفو بيان الضرورة الملحة لإنشاء المحكمة، لا بوصفها أداة لإقامة العدل فحسب، بل وبوصفها أساسا للمصالحة لشعب كوسوفو.

وأود أن أتطرق بإيجاز أيضا إلى المحكمة الجنائية الوطنية لرواندا. فأرحب باستطاعة هذه المحكمة النهوض بعملها في الفترة التي يشملها التقرير، حيث شملت أحكامها الأربعة الأولى الإدانة التاريخية الصارخة لأكاييسو بسبب أعمال الإبادة وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية.

إن مهمة المدعية العامة مهمة شاقة ونبيلة. وقد عبر عملها بوضوح عن أفضل المثل العليا المتعلقة بالنظام الدولي القائم على أساس القانون والعدل. ولهذا يقع على عاتق مجلس الأمن بل والمجتمع الدولي بأسره واجب أخلاقي وقانوني بأن يدعم عمل المدعية العامة.

إنني أتمنى لك، السيدة ديل بونتي، كل النجاح في عملك من الآن فصاعدا.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه للسيدة كارلا ديل بونتي، على الإحاطة الشاملة التي قدمتها وعلى القدر الكبير من العمل الذي اضطلعت به حتى الآن، منذ توليها لمنصبها. ونحن نتطلع بلهفة إلى زيارتها لرواندا، وسنحتفظ بتعليقاتنا على عمل محكمة رواندا حتى تتاح لها الفرصة لزيارة ذلك البلد.

ولكننا نشعر بالإغراء لأن نشيد بعدد من البلدان الأفريقية على تعاونها مع محكمة رواندا. نتيجة لهذا التعاون قد تم تحقيق النجاح النسبي الذي تسنى لمحكمة رواندا وورد ذكره في الإحاطات السابقة.

فماذا نتعلم من هذا؟ إن الإجابة على ذلك بسيطة. وهي أن التعاون من جانب الدول مسألة لا غنى عنها. وإلا فإن هاتين المحكمتين لا تستطيعان أن تفعلا شيئا لتقديم أولئك المجرمين إلى العدالة. ولذا فإننا نعتقد أنه فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ينبغي للدول المعنية أن تتعاون مع المدعية العامة بإلقاء القبض، ودون أي تأخير، على مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم عرائض اتهام. وإذا ظل يوفر الملاذ الآمن لأولئك الفارين، فإن مجهودنا الجماعي للنهوض بالقانون الجنائي الدولي سيقوض على نحو خطير، بل وإن الآليات القوية لإنفاذ القانون الإنساني الدولي، التي قصد أن تجسدها هاتان المحكمتان، ستنتهي إلى انتفاء أي سبب لوجودها.

ونلاحظ مع الارتياح أن قوة تثبيت الاستقرار تتعاون مع مكتب المدعية العامة، ولكننا نعرب عن استيائنا من أن بعض المتهمين ليسوا في منال قوة تثبيت الاستقرار لأنهم يجدون الحماية من بعض الدول. والأدلة القضائية وغيرها من أنواع الأدلة التي جمعت حتى الآن دامغة بما يكفي لإقناع تلك الدول التي تسبح ضد التيار لأن تغير رأيها وتتعاون مع مكتب المدعية العامة. وإن لم يحدث ذلك، ينبغي لهذا المجلس أن يتحمل مسؤوليته بالكامل.

ونستطيع أن نتفهم لماذا شددت المدعية العامة على أن مكتبها يطلب الدعم من المجلس بإلحاح. ويحدونا الأمل في ألا يعوز المجلس الدعم المطلوب. فينبغي ألا نخذلها. ونحن لا نستطيع أن نتحمل نتيجة خذلانها.

ونأمل ألا تقع مناشدة المدعية العامة على أذن صماء هذه المرة. ونتمنى للسيدة ديل بونتي النجاح في مهمتها.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): بالقياس إلى كثرة عدد القبور الجماعية المكتشفة وبالتالي عدد ضحاياها، سواء في البوسنة والهرسك أو كوسوفو، فإن عدد المتهمين الذين ألقي القبض عليهم يعتبر قليلا، بل ضئيلا جدا. وبالنظر إلى الفظائع التي ارتكبت بوحشية وقساوة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي

المشكلة في عدم التوازن هذا بين عدد الضحايا وعدد المقبوض عليهم؟ خصوصا من الرؤوس الكبيرة. الرؤوس الكبيرة من الذين ما لبثوا أن أنهوا إشرافهم على التعذيب والقتل الجماعي في البوسنة حتى ظهروا مجددا في كوسوفو، وهم اليوم طليقون. فهل عجزت وسائل الكشف الحديثة، بما في ذلك الأقمار الصناعية، عن الكشف عن مخابئهم؟ أم أن هناك من لا يريد تسليمهم للمحكمة؟ ما هو السبب؟ لا نستطيع في هذا المجال إلا أن نلاحظ أن هناك نوعا من التراخي في مسألة القبض على المتهمين. ومع مرور الزمن فإن الأدلة ضدهم ستتلاشى.

إن السيدة ديل بونتي ومن سبقها مافتئوا يشكون من عدم تعاون الدول التي في وسعها المساعدة في الكشف عن هؤلاء المتهمين وتقديمهم للمحاكمة، فضلا عن عدم تقديم الأدلة المطلوبة.

ونحن لا نفهم لهذا تفسيرا. ونحن لا نفهم أيضا هذا النوع من العدالة المبنية على التقاعس في التعاون مع المحكمة، التي أنشأها هذا المجلس. هل نحتاج أدلة أكثر إقناعا من المقابر الجماعية التي احتوت على ضحايا ذبحوا بأبشع الطرق التي تذكرنا بعصور الظلام؟ نود هنا أن نبين بوضوح بأن التراخي في التعاون مع المحكمة سيكون له عواقب وخيمة، أقلها أن المتهمين بارتكاب فظائع القتل والذين يتجولون بحرية اليوم لن يشعروا بأي رادع في المستقبل من ارتكاب مزيد من الجرائم.

السيد مونغارا - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): إننا نود أيضا أن نتوجه بالشكر إلى السيدة ديل بونتي على التقرير الذي قدمته للمجلس للتو، ونشجعها في مبادرتها لأن تزور قريبا يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وفي رأينا، أن مما لا يمكن إنكاره أن إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين من أجل التعامل مع الانتهاكات الخطيرة لكرامة الإنسان، قد مثل رفضا قاطعا لثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأي نوع من الفظائع، أينما حدثت. وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في البلقان وفي رواندا تمت في تحد متعمد للضمير العالمي. ولذا من المنطقي والمستصوب والمشروع تماما أن يكون المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، قد أنشأ هاتين الهيئتين.

وبالتالي، فإن وفدي يعتقد أن على جميع الدول واجبا بأن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمتين دون السعي بأي طريقة من الطرق إلى التأثير على طريقة عملهما. ونحن نود أن نشيد بقوة تثبيت الاستقرار بما تستحقه تماما من الإشادة لعملها الذي قامت في إلقاء القبض على المجرمين، ونشكر البلدان التي أسهمت في التحقيقات. وبلدي، الذي يشيد بعمل المحكمتين الجدير بالإشادة، سيعمل من جانبه كل في وسعه للتعاون التام.

وختاما، لا يفوتني أن أتمنى للسيدة ديل بونتي كل النجاح في عملها.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبوفدكم على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونود أيضا أن نرحب بالسيدة كارلا ديل بونتي ونشكرها على إحاطتها المفيدة.

إن وفدي يولي قيمة كبيرة لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونثني على ممثلي الادعاء العام، وقضاة وموظفي المحكمتين لجهودهم الرامية إلى النهوض بالعدالة، ونشجعهم على مواصلتها. ونعرب عن تقديرنا للمشاركة النشطة والشخصية من جانب السيدة ديل بونتي في السعي إلى إقامة العدل، ونعتقد أن الزيارة التي تعتزم القيام بها إلى رواندا ستعطي زخما زائدا لهذه القضية.

وكما قالت السيدة دل بونتي وعن حق، فإن أداء المحكمتين بصورة فعالة يتوقف على تعاون الدول الأعضاء. ولذا فإننا ندعو إلى استمرار تعاون الدول الأعضاء في تنفيذ الأوامر المتعلقة بإلقاء القبض على المتهمين وفي القيام بنقل الشهود إلى دولة ثالثة. وبالمثل، فإن نداء الأمين العام من أجل توفير مرافق السجون لاحتجاز الأشخاص الذين أدانتهم محكمة رواندا ينبغي النظر فيه بصورة إيجابية من جانب الدول الأعضاء التي تستطيع الاضطلاع بذلك. ومن الأساسي جدا أن تتوفر للمحكمتين الموارد الضرورية للاضطلاع بولايتيهما.

وأخيرا، فإن وفد بلدي، مثل وفد كندا وسائر الوفود الأخرى، يتطلع أيضا إلى تقديم السيدة دل بونتي لتقرير يكون أكثر تفصيلا في أعقاب زيارتها إلى رواندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسلوفينيا.

أود أن استهل بياني بأن أضم صوتي إلى أصوات الزمــلاء الآخرين في المجلس في الإعراب عن تقديرهم للسيدة دل بونتي على ما قدمته من إحاطة إعلامية هامة ذات مضمون كبير. ومثل العديد من الآخرين، فإننا نتطلع إلى إحاطاتها الإعلامية الأخرى، بما في ذلك على وجه الخصوص زيارتها إلى رواندا، التي آمل بأن تتيح فرصة أخرى لكي يعقد مجلس الأمن جلسة مع السيدة دل بونتي، وذلك لكي تحظى المسائل المتصلة بالمحكمة بمناقشة كاملة. وإننا نؤيد كذلك العديد من عبارات الإعراب عن الدعم التي تلقتها السيدة دل بونتي في سياق مناقشة اليوم.

وإن تطور المحكمتين وعمل المدعين العامين كانا مثيرين للإعجاب حتى الآن. وأعتقد أن هذه هي النقطة الأساسية التي تحتاج إلى التأكيد عليها. فخلال فترة زمنية قصيرة جدا تم إنشاء مؤسسات هامة وفعالة. وهذا إنجاز رئيسي للتعاون الدولي. لقد تم إرساء أساس حقيقي لنظام شامل للعدالة الجنائية الدولية. وليست هناك حاجة للتأكيد على هذه النقطة.

ويعود هذا التطور إلى عدة عوامل، بما فيها بالتأكيد، الأهمية المتأصلة لهذه المؤسسات القضائية ودعم المجتمع الدولي، بما في ذلك دعم مجتمع القانونيين الدوليين المحترفين. ولكن أصبح هذا التطور ممكنا في المقام الأول بسبب ما يتمتع به القضاة والمدعون العامون وغيرهم من الموظفين العاملين في المؤسسات التي ذكرتها من احتراف ونزاهة والتزام قوي.

وكذلك أوضحت السيدة دل بونتي بعض المشاكل ولا سيما عدم تعاون بعض الدول والكيانات مع المدعية العامة. وأعتقد أن المبدأ الأساسي هنا هو أنه يجب نقل الأشخاص المتهمين إلى المحكمة لمحاكمتهم وأنه لا يمكن للدول أن تعترض على السلطان القضائي للمحكمة وللمدعية العامة. وهذا هو المبدأ الأساسي الذي لا نزاع عليه في مجلس الأمن.

والمسألة الفعلية المطروحة على مجلس الأمن الآن هي فيما إذا كان من الضروري اتخاذ قرارات إضافية من جانب المجلس ونوع هذه القرارات. وأشار أعضاء المجلس إلى احتمال اتخاذ إجراءات إضافية، وينبغي للمجلس أن يولي ذلك مزيدا من التفكير. وفي رأينا، أنه قد يكون من الأهمية بمكان للمجلس أن يبدأ عملية دراسة إضافية وأكثر تفصيلا للخطوات التي ينبغي أن تتخذ فيما بعد. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تقديم الدعم للأجهزة القضائية التي أنشأها وتعزيز فعاليتها. وإنني أود أن أوجه الدعوة لأعضاء المجلس لكي يفكروا في طريقة بدء هذه العملية.

واستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن. أعطي الكلمة للسيدة دل بونتي لتجيب علـــى التعقيبات والأسئلة التي تطرح.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على عبارات التشجيع والتهنئة التي لم يوجهوها لي فقط، بل أيضا وفي المقام الأول لجميع زملائي، الذين شاركوا لعدة سنوات في هذا العمل البالغ الصعوبة في معظم الأحيان. وأود أن أشير إلى أن نائبي، الذي يجلس خلفي، ما برح يعمل مع المحكمة منذ إنشائها وهو زميل ذو أهمية فائقة.

وأود أن أتقدم ببعض الإيضاحات الموجزة المتعلقة بالأسئلة التي طرحت.

أولا، سأتناول احتياجاتنا المادية واحتياجاتنا للموظفين. ونحن هنا لكي نخاطب اللجنة الخامسة. لقد قدمنا ما يمكن أن نصفه بأنه طلب متواضع. لقد طلبنا إنشاء ٤١ منصبا إضافيـــــا، ٢٧ منها مخصصة فقط للتحقيقات في كوسوفو. ففي كوسوفو، نبشنا ١٦٠ قبرا من القبور الجماعية ولا يزال يتعين نبش أكثر من ٣٠٠. وأعتقد أن هذا ينبغي الاضطلاع به في العام القادم. وأنا لا أريد أن أترك هذه الجثث فـــي قبورها لعدة سنوات ببساطة لأنني لا استطيع استخراجهـــا. وأريد أن أبذل قصاري لاستخراجها في العام القادم لكـــي نتمكن من تكوين صورة واضحة عن حجم هذه الكارثة. ولذا، فمن أصل المناصب الـ ٤١ التي طلبتها، هناك ٢٧ منصبا فقط لكوسوفو.

ولن أزعج الأعضاء بتوصيفات المناصب الأخرى التي طلبتها، ولكنني سأقول بأنني طلبت إيجاد منصبين للفريق المالي. وسنقوم بإنشاء فريق مالي لأن الفارين يحتاجون إلى تمويل لكي يظلوا مطلقي السراح. ولدي بعض الدلائل على أن أموالهم قد تكون مرتبطة أيضا

بأعمال الفساد التي تقترف لتمويل فرارهم. وأرى أنه تقع على المدعية العامة مسؤولية مصادرة الموجودات في الحسابات المصرفية للفارين، بحيث يمكن للقضاة لدى عرض قضاياهم أمام المحكمة، أن يحددوا هوية الشخص الذي يتسلم الأموال التي احتجزها مكتبي. وبطبيعة الحال فإنني أفكر على وجه الخصوص بأسر الضحايا.

وأود الآن أن أتناول العقبات التي اعترضتنا، ولا سيما طول مدة المحاكمات والاحتجاز الوقائي. وهذه مسألة نعالجها ويحدوني خالص الأمل بأن نتمكن من إيجاد حلول لها. وأرى أن المشكلة الكبرى تتمثل في طول مدة الاحتجاز الوقائي. فعندما يتم إلقاء القبض على أحد المتهمين، يكون مكتب المدعي العام على استعداد لبدء المحاكمة خلال فترة تمتد من ٣٠ إلى ٦٠ يوما، ولكن بما أن هناك محاكمات جارية ودوائر المحكمة مشغولة، فإنه ليس من الممكن افتتاح محاكمات جديدة. وهكذا، فإن فترة الاحتجاز الوقائي قد تطول. وهذا يمثل قلقا متزايدا بالنسبة لنا. ويمكنني أن أشير إلى الإحصاءات. ففي الوقت الحاضر، هناك ثلاث محاكمات جارية، وهناك ثماني عرائض اتهام جاهزة للمحاكمة. ولا نعرف بعد متى يمكن تحديد موعد للنظر في هذه القضايا.

وفيما يتعلق بطبيعة أنشطة التحقيقات، سمعت بأن شكوكا تحوم حولنا مفادها أننا نجري تحقيقات من جانب واحد. وهذا ليس صحيحا وأرفض هذا التأكيد رفضا مطلقا. وهذا ليس صحيحا، إلا أنني أفهم بأن البيانات التي توصلت إليها تحقيقاتنا لا تُعد رسمية من جانب الجميع، ولا سيما عندما لا يزال يتعين إصدار عريضة اتهام، ويمكنني أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن بأن مكتبي يضطلع بإجراء تحقيقات لا يكون المتهمون فيها من الصرب فقط، بل من المسلمين أيضا ومن الأعضاء في جيش تحرير كوسوفو. وفي هذا الصدد، أود أن أقول بأن الصعوبة في إجراء تحقيقات بشأن المتهمين من جيش تحرير كوسوفو إنما تنشأ عن موقف يوغوسلافيا السابقة وصربيا. فالعديد من الضحايا الصرب المشاركين في تحقيقاتنا قد اتخذوا ملجأ في صربيا. وليست لدينا أية إمكانية للوصول إلى صربيا؛ فنحن لا نستطيع الذهاب إلى هناك؛ وقد تعين علينا أن نغلق مكتبنا في بلغراد. فإذا لم يكن ممكنا أن نعيد فتح هذا المكتب وأن تتاح لنا إمكانية الوصول إلى الضحايا، فإن تلك التحقيقات ستواجه صعوبة في التوصل إلى نتائج. وإننا نحاول أن نصل إلى هناك ونأمل بأن تصدر عرائض الاتهام في العام المقبل.

أما بالنسبة للمشكلة مع كرواتيا، فقد كان وزيري العدل والخارجية في كرواتيا من أكثر الذين تعاملوا معنا أثناء زيارتنا لزغرب. وتكمن القضية الأساسية في أن وزير العدل الكرواتي يطعن في ولاية المحكمة. وقد حاولت إفهام السلطات السياسية أن الطعن في ولاية المحكمة يتم أثناء المحاكمة. ولا يمكن أن يتم قبل أن تبدأ المحاكمة، كما أننا بصفة عامة لا نقبل هذا النوع من الاستثناءات. وأنا على استعداد للتوصل الى تسوية لهذه المشكلة مع حكومة كرواتيا، ولكن كونها تنكر ولايتي القضائية يجعل من الصعب علي جدا حتى الدخول في مناقشات معها.

وخلال زيارتي للبوسنة والهرسك ذهبت إلى جمهورية صربسكا واجتمعت برئيس الوزراء، الذي أوضح نيته في مزيد من التعاون معنا، على نحو إيجابي، وقد استرعيت انتباهه الى أنه ربما يكون هناك ٢٥ هاربا في هذه الجمهورية، هناك حوالي ٢٥ هاربا، وآمل بشدة في أن تُترجم التأكيدات الشفهية التي تلقيناها من رئيس الوزراء إلى إلقاء القبض على أولئك الهاربين.

أما بالنسبة لعرائض الاتهام المختومة، فالواقع أنها عرائض اتهام، لم تنشر على الملأ. ولكنني فقط أود القول بأنه في ظل الأنظمة الوطنية لا تنشر عرائض الاتهام على شبكة الانترنت أو في الصحف قبل التنفيذ. ونحن نعمل على نفس الأسس. وأود القول أيضا إن سلفي لويس آربور وجدت أن أسلوب إجراء التحقيقات له أهمية فائقة وقد باركته كل من الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف، ومن ثم فهو منصوص عليه في نظامنا الأساسي فقهيا وقضائيا. وفي نيتي أن أواصل استخدام عرائض الاتهام المختومة، ما دام لدي أكثر من ٣٠ هاربا لم يلق القبض عليهم بعد على الرغم من أن أوامر الاعتقال يرجع تاريخها إلى ثلاث أو أربع سنوات مضت. وأنا أقول للدول المعنية إنني على استعداد لمناقشة أوامر القبض المختومة هذه، ولكن بعد أن تكون تلك الدول قد ألقت القبض على جميع الأشخاص الذين ما زال عددهم كبيرا.

وأود أن أقول كلمة أخيرة بشأن رواندا صحيح أنني سأزور رواندا. فسأدرس الأمور عن قرب. وقد نشأت مشكلة، ولكن دائرة الاستئناف في قرارها حكمت بأن الشخص المحتجز ينبغي أن يسلم إلى دولة الكاميرون. وهذا ليس معناه أن أي دولة أفريقية لا تستطيع أن تتدخل لكي تفتح تحقيقا جنائيا مع شخص مشتبه فيه. أنا متأكدة

مـــن أن هنـاك دلائل قوية ضده، ولكنني سأذهب لأتأكد بنفسي. وسأعـــود للمجلس بمزيد من المعلومات بشأن رواندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة ديل بونتي على ما زودتنا به من إيضاحات وإجابات.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المـــدرج في جـــدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.